Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 2, 2026 Pages: 450-459
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Ibn Ashur's Grammatical Preferences and their Impact on Meaning in his Tafsir al-Tahrir wa al-Tanwir Selected Examples from Surah al-Kahf

Maryoumah Abdulhadi Abdullh Iftees *
Department of Arabic Language, Faculty of Education, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

ترجيحات ابن عاشور النحوية وأثرها في المعنى في تفسير التحرير والتنوير نماذج مختارة من سورة الكهف

مريومة عبد الهادي عبد الله افطيس *
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: marem5722188@gmail.com

Received: March14, 2025	Accepted: April 25, 2026	Published: May 12, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research examines the grammatical preferences of Imam Ibn Ashur in his exegesis "Al-Tahrir wa al-Tanwir," through selected examples from Surah Al-Kahf. It aims to reveal the impact of these preferences on guiding the Quranic meaning. The research employs a descriptive-analytical approach, reviewing several verses where grammatical disagreement exists, such as the interpretation of "wa la yaj'al lahu 'ujajan" (the conjunction "wa" is either parenthetical or circumstantial), "qayyiman" (circumstantial or an implied object), "ahsa" (comparative or past tense verb), "wa thamanhum" (the conjunction "wa" is used for the eighth), the issue of exception in verse 23, and others. The research demonstrates how Ibn Ashur does not merely present grammatical possibilities, but rather favors the interpretation that achieves a deeper meaning, thus connecting grammar with meaning and rhetoric, such as negating any crookedness in the Book, emphasizing the threat, or affirming ownership and exclusivity. Among the most prominent findings is that Ibn Ashur rejects the so-called "waw of eight," considering it a myth, and he avoids unnecessary grammatical embellishments. The research recommends comparative studies between Ibn Ashur's interpretation and others, as well as an analysis of the rhetorical devices in "Al-Tahrir wa al-Tanwir.".

Keywords: Ibn Ashur, Al-Tahrir Wa Al-Tanwir, Grammatical Preferences, Surah Al-Kahf, Semantics**.**

الملخص
يتناول هذا البحث دراسة الترجيحات النحوية للإمام ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير"، من خلال نماذج مختارة من سورة الكهف، ويهدف إلى الكشف عن أثر هذه الترجيحات في توجيه المعنى القرآني. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستعرضاً عدداً من الآيات التي وقع فيها خلاف إعرابي، مثل إعراب "ولم يجعل له عوجاً" (واو الاعتراض أو الحال)، و"قَيِّماً" (حال أو مفعول محذوف)، و"أحصى" (اسم تفضيل أم فعل ماضٍ)، و"وثامنهم" (واو الثمانية المرفوضة عند ابن عاشور)، وقضية الاستثناء في الآية 23، وغيرها. ويظهر البحث كيف لا يكتفي ابن عاشور بعرض الأوجه الإعرابية، بل يرجح منها ما يحقق دلالة أعمق، فيربط النحو بالمعنى والبلاغة، كإفادة نفي العوج عن الكتاب، أو تأكيد التهديد، أو توكيد الملك والاختصاص. من أبرز النتائج: أن ابن عاشور يرفض وجود ما يسمى بـ "واو الثمانية" ويعتبرها خرافة، كما أنه

يتجنب التكلف الإعرابي حين لا طائل تحته. يوصي البحث بإجراء دراسات مقارنة بين تفسير ابن عاشور وغيره، وتحليل الأساليب البلاغية في "التحرير والتنوير".

الكلمات المفتاحية: ابن عاشور، التحرير والتنوير، الترجيحات النحوية، سورة الكهف، الدلالة.

المقدمة:

ممّا لا ريب فيه أنّ القرآن الكريم هو كتاب الله الخالد، الذي تكفّل - سبحانه وتعالى - بحفظه، وأَوْدَعَ فيه أسراراً وخفايا ما زالت تُعرب عن إعجازها إلى يومنا هذا.

فقد كان القرآن الكريم وما زال المصدر الأول للعديد من الدراسات والأبحاث العلمية.

كيف لا؟ وهو الكتاب المعْجِز الذي لا يبلى على كثرة الرد، والمعين الذي لا ينضب، ولا تنتهي عجائبه.

فلا عجب إذن أن تتعدد تفاسير هذا السِفر العظيم؛ ولأن النحو العربي هو الأداة المهمة لفهم النصوص الشرعية، والقرآن الكريم؛ فقد اهتم المفسرون منذ القرون الأولى بالنحو، فوصلت إلينا تفاسير عدّة تُعنى باللغة والنحو؛ ولأن الدراسة لغوية فقد وقع الاختيار على تفسير يهتم بالمسائل اللغوية ويوليها مكانة أَلَا وهو تفسير ابن عاشور الموسوم بـ (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) الشهير اختصاراً بـ (التحرير والتنوير)، لما يحويه من مسائل نحوية، وقد اخترت سورة الكهف للدراسة؛ ونظراً لأن المجال لا يتسع لدراسة السورة كاملة، فقد اكتفيت ببعض الآيات التي وقع فيها خلافات نحوية إعرابية.

ومن هذا الاختيار وذلك اكتسب البحث عنوانه فكان:

(ترجيحات ابن عاشور النحويّة وأثرها في المعنى في تفسير التّحرير والتّنوير: نماذج مختارة من سورة الكهف).

أمّا أسباب اختيار الموضوع فتكمن في الآتي:

1. الكشف عن الأسرار اللّغويّة في كتب التفسير.
2. بيان بعض المسائل النحوية الواردة في سورة الكهف في تفسير ابن عاشور.
3. الكشف عن ترجيحات (ابن عاشور) وربطه النحو بالمعنى.

الدّراسات السابقة:

تعدّدت الدراسات التي تناولت تفسير ابن عاشور بالبحث والدّراسة، أذكرُ منها ما يأتي:

1. المسائل النّحويّة في تفسير التّحرير والتّنوير لابن عاشور - جزء سبّح - أنموذجاً، أسماء دادة والحادة عوّادي / جامعة الوادي 2023م.
2. المسائل الصّرفيّة والنّحويّة في تفسير التّحرير والتّنوير في سورة يوسف من الآية (11) إلى (21)، زينب جاسم حسن 2022م.
3. التّضمين النّحوي في تفسير التّحرير والتنوير لابن عاشور، مأمون تيسير مباركة 2013م.

وتكمن صعوبات البحث في مراجعة النصوص الواردة في التفسير من أصولها، إذ إن (ابن عاشور) كان يعتمد - أحياناً - على النقل من بعض المفسرين.

المنهج:

إن المنهج المتّبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم باستقراء المسألة النحوية وتحليلها.

هذا وقد تكوّن البحث من: ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة.

فالمبحث الأول: كان تعريفاً بابن عاشور وتفسيره.

أما المبحث الثاني: فكان للتعريف بسورة الكهف وبيان سبب نزولها.

أما المبحث الثالث: فقد كان دراسة تطبيقية لنماذج مختارة من السورة.

وأردفت البحث بخاتمة حملت أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث مع تقديم بعض التوصيات.

هذا والله وليّ التوفيق والسداد

المبحث الأول: أولاً: التعريف بابن عاشور:

1. نسبه ومولده ووفاته:

هو محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن محمد بن عاشور، وُلد سنة (1296هـ) الموافق لـ (1879م).

تُوفي يوم الأحد (13) رجب سنة (1393هـ) الموافق لـ (1973م) عن عمر يناهز سبعاً وتسعين عاماً.

(ينظر الزركلي، 2002، ج6، ص173، 174).

ثانياً: بين يدي التحرير والتنوير:

إن الناظر في كتاب التحرير والتنوير ليجد نفسه أمام سِفر عظيم، يزخر بمادة علمية غزيرة، حيث اهتم مؤلفه بتفسير القرآن الكريم فيه تفسيراً تاماً مبتدئا بسورة الفاتحة مختتماً بسورة الناس، تطرّق من خلاله إلى عرض العديد من المسائل اللغوية والبلاغية، وقد جاء هذا التفسير في ثلاثين جزءاً، لعل من أبرز طبعاته هي طبعة الدار التونسية للنشر.

المبحث الثاني: التعريف بسورة الكهف:

سورة الكهف هي سورة تتألف من آيات مكية وآيات مدنية، يبلغ عدد آياتها مئة وعشر آيات، نزلت بعد سورة الغاشية وتُعدّ من أبرز سور القرآن القصصية؛ إذ تحوي قصصاً كثيرة، منها: قصة (أصحاب الكهف) وقصة (صاحب الجنتين) وقصة (موسى والخضر).

وقد ورد في فضلها عدة أحاديث.

ووَضع هذه السورة في نصف القرآن الكريم توفيق من الله - سبحانه وتعالى - لأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عند ترتيب المصحف، ف ((هي مفتتحة بالحمد)) حتى يكون افتتاح النصف الثاني من القرآن بـ (الحمد لله) كما كان افتتاح النصف الأول بـ (الحمد لله) ...)) **(ابن عاشور، ج:16، ص245، بتصرف).**

وقد ورد في سبب نزولها ما رُوي أن المشركين عندما خالجهم الشك في أمر دعوة النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - توجهوا إلى أحبار اليهود يطلبون فتواهم في أمر دعوته وصدق نبوته، فأشاروا عليهم بأن يسألوه عدة أسئلة فإن أجاب عنها فهو نبي.

هذه الأسئلة هي: عن فتية ذهبوا في الزمن الغابر ماذا كان من أمرهم، وعن رجل جاب الأرض حتى مشارقها ومغاربها، وعن الروح، فسألوه - صلى الله عليه وسلم - عن الثلاثة، فقال: "غداً أخبركم بما سألتم عنه"، ولم يقل: "إن شاء الله"، فلم يوحَ إليه ثلاثة أيام حتى حَزن، ثم جاء الوحي بعد ذلك ونزلت الآيات وفيها جواب كل ما سألوا عنه. **(ينظر ابن عاشور، ج:16، ص242، 243).**

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لنماذج مختارة:

1. قوله تعالى: ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً﴾ (1)".

المسألة النحوية في هذه الآية هو الخلاف الإعرابي في قوله تعالى: "ولم يجعل له عوجاً" حيث إن العلماء اختلفوا في إعراب هذه (الواو) والجملة الى بعدها.

وقد رجح (ابن عاشور) أن تكون هذه (الواو) للاعتراض، عليه فهو يرى أن جملة "ولم يجعل له عوجاً" هي جملة معترضة بين الحال وهو (قيماً) وصاحبها وهو (الكتاب).

وجوّز - أيضاً - أن تكون الجملة حالاً و(الواو) حالية. **(ينظر ابن عاشور، ج: 16، ص247).**

أما تجويزه أن تكون الجملة حالاً فعلى ((مذهب مَن يجوّز وقوع حالين من ذي حال واحد بغير عطف...))

(أبو حيان، ج:6، ص94).

وقد خالف (الزمخشري) (ابن عاشور)، إذ يرى أن جملة (ولم يجعل له عوجاً) هي جملة معطوفة على جملة الصلة قبلها، وعلّل ذلك بأنه لما كانت (ولم يجعل) معطوفة على ما قبلها (أنزل) فهي داخل في حيّز الصلة، ومَن رأى بأنه حالاً من (الكتاب) فقد فصل بين الحال وصاحبه بجملة الصلة. **(الزمخشري، ج:2، ص675).**

فـ (الزمخشري) يخالف (ابن عاشور) ويرد تجويز أن تكون الجملة حالاً.

فيما ذهب (السمين الحلبي) إلى أن جملة (ولم يجعل) هي جملة اعتراضية فهو بهذا يتفق مع (ابن عاشور).

(ينظر السمين الحلبي، ج:7، ص433).

ووافق (أبو حيان) (ابن عاشور) حيث ذهب هو الآخر إلى أنّ الجملة اعتراضية؛ لأنّه من الممكن أن ((يُفصل بجمل للاعتراض بين الحال وصاحبها.)) **(أبو حيان، ج:6، ص 94).**

إنّ الملاحظ أن (ابن عاشور) لم يقتصر على بيان الوجه الإعرابي فحسب، بل تعدّاه إلى ربط ذلك الاختيار بالمعنى، فبين أنّ في هذا الاختيار إفادة دلالية وهي "إبطال ما يرميه به المشركون من قولهم افتراء، وأساطير الأولين، وقول كاهن"، حيث إن كل هذه لا تخلو من عوج، فكون الجملة (لم يجعل) معترضة أو حالية، فإنه يبرز نفي العوج، ونفي العوج عن الكتاب يدل على كماله واستقامته.

2. قوله تعالى: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا..." (2)﴾

إن الخلاف الإعرابي في الآية السابقة نتج عنه خلاف إعرابي في هذه الآية، فقد اختلف العلماء في إعراب (قَيِّمًا).

فـ (ابن عاشور) يرى أنها حال من (الكتاب) أو من الضمير في (له).

و (الزمخشري) يخالف (ابن عاشور) فهو يرى أن سبب انتصاب (قيماً) أنها مفعول لفعل محذوف ولا يصح أن تكون حالاً. **(الزمخشري، ج:16، ص 675).**

و (ابن عاشور) يربط سبب اختياره في جواز أن يكون (قيماً) حال من (الكتاب) أو من ضميره (له) حيث إنّ اتصاف أحدهما بها كافٍ في الدلالة على الآخر" إذ هما شيء واحد" **(ابن عاشور، ج:16، ص 248).**

وهذا يفيد انتفاء أثر الاختلاف الإعرابي في المعنى.

و (ابن عاشور) - هنا - بعيد عن التكلّف والتأويل، بل يردُّ ضِمْناً على (الزمخشري) – وغيره - ممن تكلّفوا الإعراب، حين قال: إنّه "لا طائل فيما أطالوا به من الإعراب". **(ابن عاشور، ج:16، ص 248).**

وممّا أشار إليه أيضاً مسألة التعدي واللزوم في قوله تعالى: "لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا..." حيث علّق أنّ (أنذر) من الأفعال التي تتعدّى بطبيعتها إلى مفعولين، فالمفعول الأول لـ (أنذر) محذوف، وربط هذا الحذف بالدّلالة،

فهو يرى أنّه محذوف للتعميم، أو لجعل الفعل بمنزلة اللازم، إذ القصد التهويل والتهديد للمشركين. **(يُنظر ابن عاشور، ج:16، ص 248-249).**

3. قوله تعالى: "كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا" (5)

وفي هذه الآية - أيضاً - خلاف إعرابي، حيث وقع خلاف إعرابيّ حول كلمة (تخرج)، ففي إعرابها وجهان:

الأول: أن تكون في محل رفع، والتقدير: كلمة هي تخرج – وهنا - تكون (كَبُر) بمعنى (بئس).

الثاني: أن تكون في محل نصب صفة لـ (كلمة). **(يُنظر العكبري، ج:16، ص 838).**

وقد رجّح (ابن عاشور) الرأي الثاني.

وهو يربط اختياره بالمعنى المقصود في السّياق، فقد جعل جملة (تخرج من أفواههم) صفة لـ (كلمة)؛ لأنّ في هذا إبراز لجرأتهم على النّطق بها ووقاحتهم في قولها، فيتوجّه الذّم إلى هيئة القول ومصدره.

كما لفتَ النّظر إلى أنّ التّعبير بالفعل المضارع يفيد استحضار الصّورة للسّامع، ممّا يزيد في تقبيحها وتشنيعها، وهو بهذا يُظهر أنّ التّوجيه النّحوي -عنده- ليس غاية في حدّ ذاته، بل هو وسيلة لإبراز الأثر الدّلالي أحياناً والأثر البلاغي أحياناً أخرى.

وليس هذا فحسب، بل يرى أنّ جملة (إن يقولون إلّا كذباً) هي جملة مؤكدة لجملة (تخرج من أفواههم) فما يخرج من أفواههم لا يكون إلّا كذباً، وشرط هذا -عنده- أن يكون المقصود من (يقولون) أنّ الله اتّخذ ولداً.

وعنده أن هذه الجملة تحتمل وجهاً آخراً، وهو أنه من الممكن أن تُحمل (يقولون) "على العموم في سياق النّفي، أي لا يصدر منهم قولٌ إلاّ الكذب... ". **(ابن عاشور، ج:16، ص 253، بتصرف).**

لعلّ الملاحظ من تخريجات (ابن عاشور) هنا أنّه يوظّف الإعراب لخدمة المعنى حيث بيّن أنّ الجملة قد تكون توكيداً وهذا فيه معنى خاصاً.

وقد تكون نفياً عاماً وهنا يكون المعنى أعم وأشمل.

قوله تعالى: "ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا" (12)

اختلف النّحاة في هذه الآية حول كلمة (أحصى)، أهي فعل ماضٍ؟ أم اسم تفضيل؟

يرى (ابن عاشور) تبعاً لـ (الزّجاج) أنّها اسم تفضيل فهو يرى أنّه وإن كان صوغ اسم التّفضِيل من غير الثلاثي ليس بمقيس، إلّا أنّه موجود في القرآن الكريم وفي الفصيح من كلام العرب.

وهو إذ يختار هذا، فهو يربطه بالمعنى، حيث يرى أنّ المعنى: "لنعلم أيّ الحزبين أتقن للإحصاء...". **(ابن عاشور، ص 270، بتصرف).**

فِيما ذهب (الزمخشري) إلى أنّ (أحصى) فعل ماضٍ، واستبعد أن يكون اسم تفضيل؛ لأنّ صوغ اسم التّفضِيل من غير الثلاثي ليس بمقيس.

فـ (الزمخشري) بهذا يخالف (ابن عاشور)، وقد وافق بعض المحدثين (الزمخشري) فيما ذهب إليه، فها هو صاحب (إعراب القرآن وبيانه) يرى أنّ (أحصى) لا يكون إلّا فعلاً ماضياً؛ لأنّ بناء اسم التّفضِيل من غير الثلاثي ليس بمقيس، وما وَرَدَ عن العرب في هذا، فهو شاذ، والقياس على الشاذ، ممتنع في القرآن، كما نقل عن (ابن هشام) أنه وهم أي كون (أحصى) اسم تفضيل. **(يُنظر محي الدين الدرويش، ج 6، ص 546).**

والخلاف النّحوي في (أحصى) نتج عنه خلاف في إعرابي كلمة (أمداً) فمن ذهب إلى أنّ (أحصى) فعل ماضٍ، فقد أعْرب (أمداً) مفعولاً به.

أمّا من ذهب إلى أنّ (أحصى) اسم تفضيل -ومنهم ابن عاشور- فقد ذهبوا إلى أنّ (أمداً) يكون تمييزاً.

فـ (الزمخشري) يذهب إلى عدم جواز إعرابها تمييزاً، وحجّته أنّه في التمييز يجب أن تصحّ نسبة الوصف الذي قبله إليه ويتصف به وهذا لا ينطبق على الإحصاء، إذ إنّه ليس "من صفة الأمد ولا تصحّ نسبته إليه إنّما هو من صفات الحزبين". **(السمين الحلبي، ج 7، ص 629).**

أمّا (ابن عاشور) الذي يرى أنّ (أمداً) تمييز لاسم التفضِيل فهو يرى أنّه -أي التمييز- غير محوّل عن الفاعل؛ لأن المعنى لا يستقيم، فلا يصحّ أن نقول: أفضل أمده.

فعنده أن "التحويل أمر تقديري يُقصد منه التقريب" **(ابن عاشور، ج:16، ص 270).**

(وابن عاشور) -هنا- وإن كان قد ربط الإعراب بالمعنى؛ إلّا أنّه تكلّف الإعراب والتأويل في هذه الآية.

قوله تعالى: "سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ..." (22)

لا يخفى على مَنْ له صلة بالنّحو العربي الخلاف الذي وقع في هذه الآية تحديداً في (الواو) في قوله: "وثامنهم كلبهم".

أمّا (ابن عاشور) فيرى أنها (واو) الحال، والجملة في محل نصب حال من المبتدأ المحذوف أو من العدد الذي هو خبر المبتدأ يريد أن التقدير: هم سبعة وثامنهم كلبهم.

وأمّا مجيء الحال من النكرة فيذكر بـ "أنّ وقوعه خبراً عن معرفة أكْسَبَهُ تعريفاً" **(ابن عاشور، ج:16، ص 292، بتصرف).**

ولم يكتفِ (ابن عاشور) بهذا بل يردّ رأي (الزمخشري) في هذه القضية، فهذا الأخير يذهب إلى أنّ هذه (الواو) تدخل على الجملة الواقعة صفة للدلالة على لصوق الصفة بالموصوف.

وقد ردّه (ابن عاشور) بأنّ هذا غير معروف في كلام العرب.

وقدّ اتّفق (أبو حيان) مع (ابن عاشور) في ردّه رأي (الزمخشري) فـ (أبو حيان) يرى بأن ما ذكره (الزمخشري) لم يرد عن النّحاة، بل إنّهم يرون أنه لا تُعطف الصّفة على صفة أخرى، إذا لم يكن المعنى مختلفاً، لأن العطف يقتضي المغايرة، فإن لم يكن المعنى مختلفاً فلا داعي للعطف، هذا في الأسماء المفردة، أمّا في الجمل التي تقع صفة، فالمنع فيها يكون من باب أوْلى **(انظر أبو حيان، ج:6، ص 110).**

فيما ذهب فريق آخر من العلماء إلى أنّ هذه (الواو) تسمّى واو الثمانية وهي لُغة قريش، حيث يُدخلون (الواو) على الرقم ثمانية تحديداً.

وقد ردّ (ابن عاشور) هذا الرأي أيضاً، ويرى بأن واو الثمانية خرافة ولا وجود لها، حيث نُسبت إلى بعض ضعفة النّحو.

الملاحظ أنّ (ابن عاشور) يقف _ أحياناً _ موقف الناقد الذي لا يقبل بما ليس له أُصول ثابتة عن كبار العلماء.

قوله تعالى: "وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا (23) إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا (24)"

في هذه الآية خلاف بين العلماء حول الاستثناء، وقد جاء تناول (ابن عاشور) لها مختلف قليلاً عن تناوله لما سبق فقد نقل آراء العلماء فيها وشرحها، فهو يرى أن (إلا أن يشاء الله) استثناء حقيقي.

ثمّ عرض كلام (الزمخشري) الذي يرى أنه -أي الاستثناء- من حكم النهي أي لا تقولن: إني فاعل إلاّ أن يشاء الله أي بإذنه، فيصير المعنى إلا أن يأذن الله لك قوله.

وعلى هذا التفسير يكون المصدر من (أن يشاء الله) مستثنى من المنهيات.

ويكون مفعول (يشاء) محذوفاً؛ لدلالة ما قبله عليه.

فيكون التقدير: إلا قولاً شاءه الله فأنت غير منهي عن قوله **(يُنظر ابن عاشور، ج:16، ص 295-296).**

كما أوْرد كلام عدد من العلماء مثل: (الأخفش والفراء والكسائي) الذين يرون أنّ "أن يشاء الله" مستثنى من جملة (إني فاعل ذلك غداً) فيكون مستثنى من كلام محمد -صلّى الله عليه وسلّم- المنهي عنه، أي إلا قولاً مقروناً بـ (إن شاء الله).

وعلى هذا يكون المصدر (أن يشاء) في محل نصب على نزع الخافض والتقدير إلّا بـ (أن يشاء الله).

والحقيقة أن (ابن عاشور) شرح فأجاد فأفاد، والذي أراه أنه يميل إلى الرأي الثاني، فهو يرى بأنّ "ظاهر الآية اقتصار إعمالها على الإخبار بالعزم على فعل في المستقبل" **(ابن عاشور، ج:16، ص 297، بتصرف).**

فهو يرى أن المشيئة ليست مجرد لفظ يُقال، بل هي تقييد لمعنى التحقق في المستقبل وربطه بإرادة الله، أي لا تجزم بوقوع فعل في المستقبل إلا مع تعليق الأمر بمشيئة الله؛ لأن المستقبل غير مستقل عن إرادة الله.

كما لفت إلى إعراب "وقل عسى أن يهديني" وربط ذلك بالمعنى فهو يرى أنها معطوفة على جملة "فلا تمارِ فيهم"

كما جوّز أن تكون معطوفة على جملة "واذكر ربّك إذا نسيت".

عليه يكون المعنى اذكر أمر ربّك ونهيه وقل: عسى أن يهديني ربي لأقرب من هذا رشداً.

واختار أنّ (رشداً) منصوبة على التّمييز، كما جوّز أن يكون منصوباً؛ لأنّه مفعول مطلق مبين للنوع، فالرَّشد نوع من أنواع الهداية.

(وابن عاشور) يُبرّر -هنا- الوجه الإعرابي ويربطه بالمعنى.

قوله تعالى: "وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا (25)"

ربط (ابن عاشور) في هذه الآية بين الإعراب والدّلالة فجاء رأيه كالآتي:

أنّه جوّز أن تكون جملة (ولبثوا) معطوفة على حكاية قولهم في قوله: "سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم"، والتقدير: ويقولون: لبثوا في كهفهم، وبناءً على هذا الإعراب، لا يكون هذا إخباراً عن مدّة اللبث في الكهف.

كما جوّز أن تكون جملة (ولبثوا) معطوفة على القصة بأكملها ابتداءً من قوله: "وكذلك أعثرنا عليهم"، فيكون التقدير: وكذلك أعثرنا عليهم... وهُم قد لبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وتسعاً **(ينظر ابن عاشور، ج 16، ص 300).**

والحقيقة أنّ (ابن عاشور) لم يربط بين الإعراب والدّلالة في هذه الآية فحسب، بل تعدّاه إلى ربط هذا الإعراب بالدّلالة أيضاً في الآية التي تلي هذه الآية - (قل الله أعلم بما لبثوا) - فهما مترابطان دلالياً - كما سيأتي -.

قوله تعالى: "قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا ۖ لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا (26)"

سبقت الإشارة إلى أنّ (ابن عاشور) قد ربط بين وجهي الإعراب في الآية السابقة وبين هذه الآية دلالياً.

فهو يرى أن معنى قوله تعالى: "قل الله أعلم بما لبثوا" يختلف باختلاف وجهي الإعراب في الآية السابقة.

فإن كان قوله تعالى: "ولبثوا في كهفهم" حكاية عن أقوال الناس، كان قوله: "قل الله أعلم بما لبثوا" تفويضاً للعلم إلى الله، أي ردّاً على اختلافهم، دون إخبار بمدة محددة.

وإن كان قوله تعالى: "ولبثوا في كهفهم" إخبار من الله عز وجل، كان قوله تعالى: "قل الله أعلم بما لبثوا" إنهاءً للجدال والنزاع والاختلاف في مدة لبثهم، أي فالله أعلم منكم بمدّة لبثهم **(ينظر ابن عاشور، ج 16، ص 301).**

(وابن عاشور) يرجّح أن تكون الجملة "ولبثوا في كهفهم" خبراً من الله وربط سبب اختياره بالسياق؛ لأن السياق في اللبث في الآيات السابقة، فهو يرى أنّ الله قد "أخبر بمدة لبث أهل الكهف... وهو المناسب..." **(ابن عاشور، ج 16، ص 300، بتصرف).**

ومن المسائل النحوية التي ذكرها (ابن عاشور) في هذه الآية وربطها بالمعنى، هي سر تقديم الجار والمجرور (له) وذلك ليفيد الاختصاص، أي اختصاص الله وحده دون سواه بالغيبيات.

كما أشار إلى عودة الضمير في قوله تعالى: «مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ» فهو يرى أنه عائد إلى المشركين، وفي هذا إبطال لولاية جميع الآلهة التي يعبدها المشركون، وقد عمم المعنى هنا استناداً إلى دخول (مِن) الزائدة على النكرة في سياق النفي فجاء النفي شاملاً لكل ولي دون الله -عز وجل- **(ينظر ابن عاشور، ج:16، ص 302).**

وابن عاشور هنا، يوظف النحو في خدمة المعنى، حيث إن (مِن) الزائدة تفيد العموم في سياق النفي، كما ذكر النحاة **(ينظر ابن هشام الأنصاري، ج: 1، ص 335).**

غير أن بعض المفسرين اختلفوا في عود الضمير هذا، فمنهم من يرى أنه لأهل السماوات والأرض وبه قال (الزمخشري)، ومنهم من يرى أنه يعود إلى أصحاب الكهف، وقيل: هو عائد إلى المختلفين في مدة لبث أهل الكهف، وغير ذلك **(ينظر أبو حيان، ج: 6، ص 113).**

والذي أعتقده أن ترجيح (ابن عاشور) لعود الضمير هو الأنسب، فقوله تعالى: «وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا» قرينة تدل على أن الخطاب كان موجهاً للمشركين.

قوله تعالى: «أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ... (31)»

تعرض (ابن عاشور) لجملة من المسائل النحوية في هذه الآية منها أن (اللام) في (لهم جنات عدن) هي لام الملك، و(مِن) للابتداء أي ابتداء الغاية، إذ ((جُعلت جهة تحتهم منشأ لجري الأنهار)) **(ابن عاشور، ج: 16، ص 311).**

كما تعرض لمسألة إضافة الضمير في «مِن تَحْتِهِمُ» وعودته، إذ يحتمل أن يكون عائداً إلى (الجنات)، فيكون المعنى: من تحتها، ويحتمل أن يكون عائداً إلى (أصحاب الجنات)، وقد صرح بأن التعبير بـ (من تحتهم) بمنزلة التعبير بـ «من تحتها»؛ إلا أنه في إضافته لضميرهم فائدة دلالية، ما كانت لتكون إن جاء التعبير ب (من تحتها)، وهي تقوية معنى الملك والاختصاص، الذي أفادته (اللام) في قوله: «لهم جنات»، فقد توفّر في هذا عدة مؤكدات تؤكد مضمونه هي التأكيد مرتين واسم الإشارة، وجر (تحت) بـ (من) وإضافته إلى ضميرهم، مع ذكر لام المِلْك.

لم يكن هذا التوجيه من (ابن عاشور) توجيهاً إعرابياً فحسب بل تعداه إلى الأثر المعنوي الذي تمثل في زيادة توكيد المعنى الأمر الذي يكشف عن دقة ربط النحو بالدلالة في تفسيره.

وعلّق على حرف الجر (مِن) في قوله تعالى: «مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ» ورجّح أنها زائدة للتوكيد على رأي (الأخفش).

وقد علّل هذا الاختيار - في سورة الحج- بأنه عندما كانت تحلية الرجال بالأساور أمراً غير مألوف عُرفاً، فإنّه يصعب على النفس تصديقه، مما يجعلها تتردد في قبوله، فجاء ب (مِن) لتأكيد المعنى على الحقيقة **(انظر ابن عاشور، تفسير سورة الحج الآية ((23)).**

وهذا توظيف نحوي يخدم المعنى.

كما جوّز أن تكون (من) للابتداء -على رأي من يمنع زيادتها في الكلام المثبت:

ومعنى (مِن) في «مِن ذَهَبٍ» وفي «مِن سُندُسٍ» هو بيان الجنس.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ... (39)﴾

بيّن (ابن عاشور) أن (لولا) هنا تفيد التوبيخ، وجملة (وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ) معطوفة على جملة «أكفرت»، فهو ((عطف إنكار على إنكار)) **(ابن عاشور، ج: 16، ص 323).**

فالآيات في سياق التوبيخ لصاحب الجنتين على ما كان منه، من كبر واغترار، والمعنى: هل كفرت بالله وكفرت بنعمته؟

أمّا (ما) في قوله: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾، فقد اختلف العلماء فيها واقتصر (ابن عاشور) على رأيين رجّح أنهما من أفضل وأصح ما قيل فيها أولهما: أنها موصولة، وتكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه الجنة.

وثانيهما: أن تكون نكرة موصوفة، ويكون التقدير: هذه شيء، واستحسن الرأي الثاني.

وجملة (لا قوة إلا بالله)، يرى أنها جملة فيها من العموم ما يجعلها كالعلة والدليل، فالجنة جزء مما وهبه الله للناس **(ينظر ابن عاشور، ج:16، ص 324).**

خاتمة

توصلتُ من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1. تطرق (ابن عاشور) إلى عدة مسائل لغوية في تفسيره لسورة الكهف وناقشها وحللها ورجح اقوالاً فيها.
2. يربط (ابن عاشور) بين النحو والدلالة في أغلب الآيات.
3. لا يرى بوجود (واو) تسمى واو الثمانية.

أما أهم التوصيات فتكمن في الآتي:

1. دراسة مقارنة بين تفسير ابن عاشور وتفاسير أخرى في أحد الجوانب اللغوية.
2. دراسة الأساليب البلاغية في تفسير التحرير والتنوير.

المصادر والمراجع

[1] القرآن الكريم.

[2] أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوقي وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[3] الدرويش (محيي الدين الدرويش) إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع دمشق - بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية حمص - سوريا.

[4] الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد علي بن فارس)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط: 15، مايو 2002م.

[5] الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
[6] السمين الحلبي (أحمد بن يوسف) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.
[7] ابن عاشور (محمد الطاهر) تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس 1984.
[8] العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع.
[9] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.